تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ على دول مجلس التعاون الخليجي (إعادة بناء التوازنات في المنطقة)

الأستاذ المساعد
الدكتورة

كوثر عباس الربيعي
d-kawther@yahoo.com

الملخص :

يعد ما حدث في الحادي عشر من ايلول / سبتمبر ٢٠٠١، من تدمير لرموز القوة الامريكية، منعطفا تاريخيا ، اثار الكثير من التساؤلات وادى الى متغيرات عدة في اكثر من منطقة من العالم، وكانت منطقة الخليج العربي من اكثرها تأثرا بتداعيات الحدث. وتعرضت التوازنات الهشة في المنطقة لما يشبه انقلاباً وزاد من خطورة ما جرى ، قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، البلد الخليجي المتاخم لدول مجلس التعاون والمؤثر في توازنات المنطقة.

وتمر منطقة الخليج العربي الان بمرحلة من القلق المشروع ، والبحث عن اطر جديدة لضمان امنها واستقرارها، ولايمكن فهم التطورات التي شهدتها وتشهدها دول الخليج العربي الا عبر النظر الى بيئتها العربية عموما. فبعد ما شهدته المنطقة العربية من احداث وتحركات شعبية وتغييرات واسعة خلال العامين الاخيرين، وما ادت اليه من تغيير نظم عربية كانت تبدو راسخة في تونس ومصر وليبيا، فان منطقة الخليج العربي لم تكن بمنأى عن التغيير.

لقد اعتمدت دول الخليج العربي في العقود الثلاثة الماضية على توازنات استراتيجية لعبت فيها الولايات المتحدة الامريكية الدور الاكبر، بينما ساهمت دول اخرى مثل بريطانيا وفرنسا بادوار اقل وان كانت مؤثرة. بدءا من رفع العلم الامريكي على السفن الكويتية والخليجية ابان الحرب

العراقية الايرانية في الثمانينيات من القرن الماضي، مرورا بحرب الكويت في عام ١٩٩١،وامتلاء المنطقة بالاسلحة والقواعد الامريكية، وصولا الى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ ، وما ادى اليه من اختلال سافر في الميزان الاستراتيجي الاقليمي. ولم يعد الوجود الامريكي في العراق المشكلة الوحيدة، بل التوتر الذي شهدته المنطقة بفعل التجاذبات الامريكية — الايرانية، وكون العراق اصبح ساحة صراع للنفوذ بين دول الاقليم وفي مقدمتها تركيا وايران. ووجدت بعض دول الخليج نفسها في حيرة مع الدور التركي الذي عدّه البعض امتدادا للدور الامريكي عبر بوابة تركيا الاطلسية، بينما رأى فيه اخرون تواصلا مع المطامع الاسرائيلية المدعومة امريكيا عبر بوابة التحالف الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي. وتناغمت دول مثل قطر مع هذا الدور في الضغط على النظام في سوريا.

المقدمة

يمتاز نظام توازن القوى في منطقة الخليج العربي بكثرة تعقيداته، فقد تداخلت عوامل الجغرافية والسياسة والتاريخ والاقتصاد وحتى الثقافة، واستراتيجيات الدول الكبرى الى جانب مطامح دول الاقليم، فواعل اساسية في تحولات المنطقة التي كانت سمتها الاساسية عدم الاستقرار وكثرة التدخلات الاقليمية والدولية.

لذلك فان كثرة تغيير التوازنات في المنطقة تعد من عوامل القلق المستمر، فكانت الصراعات داخل الاقليم بين قوى دولية متنافسة، كما هي الحال مع التنافس الاميركي-البريطاني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ثم التنافس العراقي- الايراني في اعوام السبعينيات والثمانينيات، بينما كانت المنطقة مسرحا لصراعات دولية حادة في التسعينيات وما بعدها، منذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة والعراق في عام ١٩٩١، وما أعقبها من حصار طويل، وصولا الى احتلاله في عام ٢٠٠٣، مما تطلب اعادة هيكلة النظام الامني للمنطقة وتخلخل توازناتها لاكثر من مرة.

والخليج العربي الذي هو جزء من المنطقة العربية ينوء بحمل مشكلات جوارها الاقليمي غير العربي، كما هي الحال في التنافس التركي- الايراني، وفي الصراعات الدولية خاصة بالتوتر السائد

في علاقات ايران مع الولايات المتحدة واسرائيل ومع بعض دول اوربا الى جانب مشكلاتها داخل الاقليم.

وكانت الاحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الامريكية في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وادت الى تعرض رموز الهيمنة الاقتصادية والسياسية الى هجمات غير مسبوقة بانهيار برجي مركز التجارة العالمي، وما اسفر عنه من نزوع امريكي للانتقام، استهدف منظمة القاعدة المناهضة للهيمنة الامريكية والدول التي قد تدعمها ومصادر تمويلها، وكانت حصة دول الخليج العربي ان احاطت بها ظلال الشك لكون اغلب منفذي تلك الهجمات من مواطني تلك الدول وخاصة المملكة العربية السعودية. وكان عليها اثبات حسن النوايا والاندماج مع ما تتطلبه الاستراتيجية الامريكية لتلك المرحلة والتي امتازت بالعدوانية الشديدة وتصفية الحسابات مع الخصوم ورفعت شعار من لم يكن معنا فهو ضدنا.

ان هذه الدراسة تسعى الى عرض بعض التصورات عن توازنات المنطقة في السابق وللمرحلة ما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، والتصورات المستقبلية، مع التركيز على الدور الاميركي فيما يجري من تفاعلات، من خلال **ثلاثة مباحث وخاتمة:**

المبحث الاول: الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الامريكي

المبحث الثاني: التغيير في توازن القوى بعد احداث ايلول عام 2001

المبحث الثالث: التوازنات في الخليج العربي والمستقبل احتمالات اقليمية واميركية

الخاتمة: وتشتمل على خلاصة بابرز الاستنتاجات التي تضمنتها الدراسة.

المبحث الاول:الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الامريكي

مع مطلع القرن الماضي اتجهت مطامع الدول الغربية نحو المنطقة العربية عموما، بسبب موقعها الاستراتيجي وبداية ظهور النفط فيها، مما ادخلها في لعبة التوازنات الدولية، فكانت الحرب العالمية الاولى هي البداية لما وصلت اليه المنطقة الان، اذ اسفرت عن استبدال القوة المهيمنة انذاك، متمثلة بالدولة العثمانية، لتحل محلها دول التحالف الاستعماري، وكان الخليج بمعظمه من حصة بريطانيا في تسويات تلك الحرب (بموجب اتفاقيات سايكس بيكو، ونتائج مؤتمر سان ريمو)،

وبقيت نجد وحجاز (التي اصبحت فيما بعد المملكة العربية السعودية) خارج التقسيم، الى جانب اليمن وهي دولة متاخمة للخليج منغمسه في شؤونه الى حد بعيد بفعل الجوار الجغرافي ، اما العراق فهو يطل على الخليج عبر شط العرب، ويرتبط بجوار واسع مع دول اقليمية طامحة، تتمثل بتركيا الراغبة في استعادة المجد العثماني، وايران الدولة الخليجية التي امضت قرونا في التنافس مع تركيا على النفوذ.

وبعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد الصراع على النفط في منطقة الخليج العربي تحولت التهديدات في المنطقة، الى التنافس على الامتيازات النفطية، واتجهت الاستراتيجية الامريكية بقوة نحو ضمان المصالح النفطية في هذه المنطقة، حيث شهدت المرحلة تنافسا شديدا بين الشركات النفطية الغربية، ولان نتائج الحرب العالمية الثانية اظهرت ضعف الموقف البريطاني، وتحول بريطانيا من دولة مهيمنة ومستعمرة، الى مجرد حارس للمصالح الاميركية في الاغلب. واستمر الامر حتى ظهور الاتحاد السوفيتي قوة موازنة للولايات المتحدة الامريكية، فيما سمي بحقبة الحرب الباردة.

اولا : الاهتمام الامريكي بمنطقة الخليج العربي

اكتسب الخليج العربي اهمية كبرى في الميزان الاستراتيجي الدولي، بفعل الموقع الجغرافي، حيث اصبح الخليج العربي ومنذ فترات بعيدة طريقاً تجارياً مهماً ،وكون مع المعبر البري الذي يقع بين نطاق زاجروس- طوروس الطريق الاوسط من طريق التجارة الشرقية ، وقد استمر هذا الطريق يلعب دوره المهم في المجال التجاري وغيره من المجالات الاخرى ، بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط منذ اقدم العصور الى ان تم فتح طريق قناة السويس [(١)].

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات، والبحرين، وعمان، وقطر)، ومعها العراق وإيران واليمن،نحو٥٧% من احتياطات النفط العالمية المؤكدة، و٢٩% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وطبقا للتقرير الصادر عن صندوق النقد العربي في عام ٢٠١١.([*])

لقد كان من مظاهر الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي ازدياد التحركات البحرية منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وتطوّر عبر انشاء قيادة قوات الشرق الاوسط ، ثم من خلال التسهيلات العسكرية لطائراتهم في عمان والبحرين، ثم الى طموح امريكي بدور سياسي الى

جانب الوجود العسكري والاقتصادي، وفي حقبة الحرب الباردة سارت عجلة الحرب الكورية بنفط الخليج.[٢]

وبعد الانسحاب البريطاني من دور الضامن الخارجي لأمن الخليج- والذي لعبته بريطانيا حتى عام ١٩٧١، أكدت الولايات المتحدة على أهمية تطوير نمط المساعدة الأمنية عبر تطوير القدرات الأمنية للحلفاء الإقليميين الرئيسيين. وذلك بدعم ايران اولا، ثم المملكة العربية السعودية على وفق ما عرف انذاك بمبدأ نيكسون.[*] وقد فشلت عملية بناء المقدرات لإيران الإمبراطورية عندما أطاحت الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ بأحد أعمدة القوة الأمريكية في الخليج، ولم تستطع السعودية — الدعامة الثانية- ان تكون البديل لايران، في ضمان المصالح الامريكية في المنطقة في تلك المرحلة، بفعل ضعف تسليحها وعدم جاهزية جيشها لمثل تلك المهمة.

ووفقا لمبدأي الثوابت والمتغيرات في الرؤى والتصورات السياسية المستندة على الحقائق الموضوعية، وجدت الولايات المتحدة في تلك المرحلة ان امن الخليج هو امن منابع النفط وخطوط امداده، اما التهديدات التي تواجه الدور الامريكي والمصالح الامريكية في الخليج فلم تكن ثابتة، فكان الاتحاد السوفيتي والشيوعية، والقومية العربية في مرحلة الحرب الباردة، ثم التهديدات الايرانية بعد قيام الجمهورية الاسلامية في ايران، ثم العراق، وصولا الى المرحلة الحالية حيث تتركز التهديدات الامريكية على موضوعة الارهاب ظاهريا ، في حين تخفي بين طياتها اهمية المحافظة على الطاقة انتاجا وتسويقا – وحتى في بعض الاحيان تسعيرا، وما تعنيه ظاهرة الارهاب من تهديد حقيقي لامن الطاقة في العالم.فيما الازمة المالية العالمية تلقي بظلالها على الاوضاع في المنطقة.[٣]

بدأت المشاريع الامنية الامريكية في منطقة الخليج العربي في وقت مبكر، بل ان المحاولات الامريكية العديدة للتدخل في شؤون المنطقة العربية ابان الحرب الباردة، كان هاجسها الاول السيطرة على الخليج. وربما كانت اقامة اول قاعدة عسكرية امريكية في المملكة السعودية (قاعدة الظهران الجوية) في عام ١٩٤٥، البداية في هذا الاتجاه. واعقبتها الكثير من المحاولات لاقامة قواعد عسكرية وتحالفات في المنطقة، خلال العقود اللاحقة. وبعد قيام الحظر النفطي عام ١٩٧٣، ظهر اتجاه جدي نحو وضع خطط تفصيلية للسيطرة العسكرية المباشرة على منابع النفط منذ عام ١٩٧٨،عبر توجيه ضربة عسكرية للعراق كونه اقوى دولة خليجية عربية.[*] واعقبها

انشاء قوات الانتشار السريع في الثمانينيات استنادا الى مبدأ كارتر الذي ادخل المنطقة ضمن نطاق الامن القومي الامريكي.(٤)

وانطلق الادراك الامريكي لمنطقة الخليج العربي في كل المراحل من تعدد المصالح الامنية وتنوعها فهناك:

أ. اقتصاديا: المصالح النفطية والمالية والتجارية، مع المنطقة والعالم، وهي مصالح متنامية باستمرار.

ب. جغرافيا واستراتيجيا: تقديرالمزايا الجغرافية لهذه المنطقة وتاثيرها في استراتيجيات الدول الكبرى، وفي المقدمة الاستراتيجية الامريكية.

ج. ايديولوجيا: ابان الحرب الباردة تمثل القلق من تاثير الاتحاد السوفيتي والحركات الشيوعية، وكذلك حركة القومية العربية،ثم الثورة الاسلامية في ايران.،وظهرت امكانية التحول السياسي وفقا للاتجاهات الفكرية السائدة في المنطقة بين التحولات الاشتراكية المصاحبة للفكر القومي ، ومن ثم تحولات الاسلام السياسي الذي ظهر في ايران ثم انتشر وصولا الى التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية في بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

د. عسكريا: ضرورة الحؤول دون انقطاع امدادات النفط ومن ثم المحافظة على الامن الداخلي لدول المنطقة، وتأكيد التفوق الاستراتيجي الامريكي، مما تطلب تحشيد الامكانات العسكرية في المنطقة، لمواجهة الاخطار الاقليمية الناجمة عن سياسات الدول المناهضة للسياسة الامريكية.

لذلك انجذبت القوات الأمريكية إلى داخل الخليج منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن لملء الفراغ، ابان الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨) مرورا بحرب الكويت إلى احتواء العراق، ثم احتلاله فيما بعد.

ورغم التكلفة الكبيرة، سواء المالية، أوالمعنوية نتيجة للتأثير السلبي على استعداد الجيش الأمريكي، فضلا عن نمو مشاعر العداء تجاه الغرب في العالم الإسلامي، فقد أدى الوجود العسكري الأمريكي الكبير في الخليج، في الأقل، إلى ضمان مظلة أمنية قوية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد حرب الخليج ضد العراق في عام ١٩٩١، وخروج القوات العراقية من الكويت، عمدت الولايات المتحدة إلى اعداد ترتيبات خاصة بمنطقة الخليج العربي، خارج إطار ترتيبات الأمن

الخاصة بما تسميه بـ(الشرق الأوسط)، لذا اتجهت نحو تركيز تعاملها على دول مجلس التعاون الخليجي الست، وحاولت إبعاد تلك التعاملات عن اية اتفاقيات مع دول او قوى اخرى، لذا فهي لم تتحمس لاعلان دمشق.(*) كما لم تشرك اقرب حلفائها في الحرب (بريطانيا وفرنسا) في تلك الترتيبات، وكانت الأدوارالأخرى هامشية باستثناء الدور الأمريكي.

وفي تلك الحقبة طرحت الولايات المتحدة فكرة الاحتواء المزدوج للقوتين العراقية والإيرانية، التي اعتمدت على عدّة شروط حدّدها مارتن انديك(احد أعضاء جهاز الأمن القومي الأمريكي وصاحب الفكرة) بـ: استمرار الائتلاف الذي حارب العراق في م ١٩٩١، على أساس استمرار الإجماع ضد العراق، مع إدامة الضغط العسكري الأمريكي، وتقييد الطموحات العسكرية لكل من إيران والعراق، مع الاعتماد على الحلفاء الإقليميين(مصر وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا) من اجل إيجاد توازن للقوى لصالح الولايات المتحدة.(٥) وقد أخفقت سياسة الاحتواء المزدوج ، وخاصة في جانبها الإيراني، لأسباب عدّة، فقد انفرط عقد التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة ضد العراق، ورفضت دول الخليج سياسة احتواء إيران، كما عارضتها روسيا والصين ودول أوربا. كذلك فان تلك السياسة لم تكن مدعومة بقرارات مجلس الأمن كما هي الحال مع العراق، ولم تتمكن الولايات المتحدة من فرض عقوبات عليها.(٦)

وتم في تلك الحقبة عقد العديد من الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة وجميع دول مجلس التعاون الخليجي، ساهمت في ملء المنطقة بالسلاح والعسكر الأمريكيين. وأصبحت دول الخليج اكبر مستورد للسلاح الأمريكي، حتى إن مشتريات المملكة السعودية من بعض الأسلحة فاقت مشتريات وزارة الدفاع الامريكية نفسها،(٧) علما بان الولايات المتحدة تشتري السلاح الذي تنتجه الشركات الأمريكيةأولا كما تحصل على السلاح من مصادر أخرى مثل روسيا .

ثانيا: موقف دول الخليج من الدور الامريكي: اعتادت دول الخليج في مرحلة الوجود البريطاني ان تنظر لأمنها من الداخل معتمدة على الحماية البريطانية انذاك، الا ان القلق استبد بهذه الدول بعد خروج البريطانيين، لاحساسهم بضعف امكاناتهم في مواجهة التحديات، بينما تعلن الدول الكبرى عن مطامعها بالسيطرة على المنطقة، وشهدت تلك المرحلة تداعيات داخلية، قادت الى ان تلحق بعض المناطق بالدول المجاورة مثل اليمن، فكان الحل الذي ارتأته امارات اخرى يتمثل في

الاتحاد الطوعي فيما بينها، كما هي الحال مع دولة الامارات العربية المتحدة، التي تشكلت من اتحاد سبع امارات، ومن ثم انضمت الى التشكيل الذي نشأ في مطلع الثمانينيات، ردا على التنافس الايراني – العراقي في المنطقة باعلان انشاء مجلس التعاون الخليجي، التي عدّت منظمة امن جماعي. وبدأت دول الخليج عموما تنظر الى امنها كدول، فضلاً عن السعي لحماية الممرات المائية الضرورية لامنها السياسي والاقتصادي حيث الشريان الحيوي لنقل نفطها.، وبفعل الاهمية الاستراتيجية لتلك الممرات المائية بات مقبولا ان يكون ضمان امنها بالاشتراك مع المجموعة الدولية.[٨] ويبدو ان هذا الامر جاء متوافقا مع الاستعدادات الامريكية لدخول المنطقة بشكل مباشر، حيث هيأت الحرب بين العراق وايران وما ادت اليه من خلل امني كبير في المنطقة ، والضعف الذي ظهرت عليه دول مجلس التعاون الخليجي، الظروف لقبول الوجود الامريكي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

اما التدخل الامريكي في المنطقة فقد كان على مراحل وكان لتداعيات الحرب العراقية–الايرانية (١٩٨٠–١٩٨٩) اثر كبير في التسريع من وتيرة الانتشار الغربي، وخاصة الامريكي فيها. ففي عام ١٩٨٦ قدم نائب وزير الخارجية الامريكي انذاك (هارولد سوندرز)، تقريرا اقترح فيه خطة امنية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، تستند الى اقصاء اية قوة عسكرية اقليمية، وفرض رقابة صارمة على صفقات السلاح، وفرض العقوبات الاقتصادية والاتفاق على ترتيبات امنية مشتركة مع دول الخليج تتيح للويات المتحدة التدخل المباشر في المنطقة.[٩]

اما على الصعيد الدولي، فقد دخلت الحرب العراقية – الإيرانية في صلب الاستراتيجيات العالمية لأنها تدور في منطقة مهمة من الناحية الاقتصادية بسبب ما تحويه من ثروات نفطية فضلا عن أهميتها من الناحية الجيوبوليتيكية، بفعل وجود مضيق هرمز اهم ممر نفطي في العالم ، لذلك فقد اقترحت ادارة الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١–١٩٨٩) على الحلفاء الغربيين: " ضرورة بحث الخطط اللازمة لضمان امن مضيق هرمز واستمرار تدفق النفط من خلاله" [١٠] بعد ان أبدت بعض دول المنطقة قلقها من مجريات الحرب وتأثيراتها على هذا الممر المائي الحيوي لصادراتها النفطية، فجاء رفع الإعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية، وتامين إبحارها عبر الخليج العربي ومنطقتي مضيق هرمز وخليج عمان بعد ان تزايدت هجمات البحرية الايرانية وصواريخها

الساحلية على هذه الناقلات، اول تنفيذ لتلك الخطة.[١١] وبهذه الطريقة اصبح وجود القوات الامريكية في الخليج العربي لحماية مصالحها امرا لايجد معارضة من تلك الدول، ونجحت في تطوير مبدأ كارتر[*] عن طريق إعادة بناء القوة الأمريكية وإيقاف التوسع السوفيتي بالتعاون مع دول المنطقة بتبني سياسة التدخل الفعال (Active Intervention) او بما يعرف بمبدأ (الإجماع الاستراتيجي)، وايجاد وسيلة (لملء الفراغ) الأمني في الخليج بعد الانسحاب البريطاني.[١٢].

لقد كان للحرب العراقية – الايرانية اثار خطيرة على الامن، وادت ضمن مجرياتها الى دخول السفن الامريكية تحت ذريعة حماية ناقلات النفط الكويتية، وفي الوقت نفسه ادت الى تضخم القدرات العسكرية للعراق وايران، ودخلت دول الخليج الاخرى في برامج تسليح ضخمة. كما ان الضعف الذي تعرضت له القوات الايرانية والعراقية، بعد ثماني سنوات من الحرب كانت له تاثيرات ايجابية على الامن في الخليج، إذ تزايد النفوذ السياسي لدول الخليج الاخرى رغم صغر مساحاتها وقلة عدد سكانها. واصبح لهذه الدول، نفوذ سياسي غلب على النفوذين الايراني والعراقي، بسبب دخول البلدين في مرحلة التعافي من نتائج تلك الحرب.[١٣]

لقد احيت نهاية الحرب العراقية– الإيرانية في اب/ أغسطس من عام ١٩٨٨، بواعث القلق لدى دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية على حد سواء، لاسيما بعد التوتر الذي حصل بين العراق والكويت من جهة وطرح قضايا الحدود، بين العراق والكويت، والخلاف بين العراق والكويت والعراق والامارات بشأن السياسة النفطية ، مما أدى الى ان يصبح التشبث بالوجود الأمريكي امرا تمليه الظروف والمخاطر المحتملة للتوجهات العراقية، لاسيما بعد تضخم ترسانته العسكرية نوعيا وكميا. وكان للولايات المتحدة بالتأكيد دور في سياسة الدفع نحو الهاوية.

ويمكن القول ان الساحة الخليجية شهدت اكبر تطور للعلاقات مع الولايات المتحدة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وازدهرت العلاقات الخليجية – الأميركية بشكل اكبر في الميادين كافة ولم يعد النفط، الذي كان المدخل الرئيس للعلاقات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، العنصر الوحيد المحرك لتطور تلك العلاقات بل أنها تطورت في الاتجاهات كافة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وحتى ثقافيا، بينما أشرّت أعوام التسعينيات تطورا ملحوظا في العلاقات السياسية

والعسكرية، وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية من القوى الأساسية في المنطقة وباتت تتولى مسؤولية حماية مصالحها في الخليج العربي بشكل مباشر.[١٤]

المبحث الثاني: التغيير في توازن القوى بعد احداث ايلول عام 2001

بعد ماشهدته الولايات المتحدة من احداث عدّت منعطفا تاريخيا باستهداف رموز القوة الأمريكية في ١١ أيلول ٢٠٠١، في عملية جريئة، قلبت نظرية الأمن الأمريكي، وأحس المواطن الأمريكي بعدم الأمان وبقصور تدابير الامن المتخذة من قبل الحكومة والاجهزة الامنية الامريكية. وكان على المسئولين في الولايات المتحدة البحث عن رد فعل سريع لاستعادة زمام المبادرة وتطمين المواطن في الداخل، ولردع اعداء الولايات المتحدة. ورغم انه تم توجيه اللوم للدول التي خرج منفذو العمليات منها، واغلبهم من دول الخليج العربي ، فان الفعل العسكري اتجه نحو دولتين أولاهماأفغانستان حيث تستقر تنظيمات القاعدة حاملة المسؤولية عن تفجيرات ايلول/سبتمبر، ثم العراق الذي اتهم بدعم الارهاب والسعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، بينما الرسالة الواضحة تمثلت في الاقتراب اكثر من منطقة الخليج بالعمل على اعادة بناء قوائم المصالح ولتثبيت المكتسبات الامريكية وتدعيم قواعدها وقواتها في المنطقة.

لقد اسفرت التوجهات الامريكية نحو منطقة الخليج العربي بعد احداث ايلول ٢٠٠١عن الكثير من التداعيات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية ، الا ان اهم حدث شهدته المنطقة كان الاحتلال الامريكي للعراق وما اسفر عنه من تغيير في التوازنات الامنية .

فبعد قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق عسكريا في مطلع عام ٢٠٠٣م، كان لابد من اعادة هيكلة جذرية لميزان القوى في الخليج العربي بفعل التحديات الامنية الجديدة وما احدثته من تغييرات في الاقليم وشملت تلك التغييرات:

أ. تغيّر اشكال التهديد (حلت محاربة الارهاب بديلا عن التهديدات القومية)

كان لما حدث في ١١ ايلول/ستمبر ٢٠٠١ عندما انهارت رموز القوة الامريكية في عمليات انتحارية، جاء اغلب منفذيها من دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية –الحليف الاكثر قربا للولايات المتحدة في المنطقة– ،اثره على العلاقات الامريكية – الخليجية ، خاصة بعد احتلال العراق. وكان على دول مجلس التعاون الخليجي ان تنغمس في ما سمته الولايات المتحدة

(الحرب على الارهاب) ، لكي ترضي حليفتها، ولتدفع عن نفسها تهمة دعم الارهاب او تمويله. ويعزو البعض عملية تخلي الجانب الامريكي عن قاعدة الامير سلطان والتحول الى قاعدة العديد في قطر، الى خلافات سعودية – أميركية، لم يكن السبب الوحيد وراءها رفض المملكة ضرب العراق من قواعدها، بل هي رغبة أميركية في تغيير توازن القوة وتحييد الدور السعودي نوعا ما لصالح تقوية الدور القطري. [٢١] وربما اعتقدت بعض دول الخليج ان التدخل الامريكي في شؤونها سيقل بعد احتلال العراق، خاصة وانها دعمت العمليات الامريكية وقدمت لها التسهيلات، الا ان الجانب الامريكي طرح في هذه المرحلة قضية التهديد الارهابي بديلا عن التهديد القومي، الذي كان يتهم به النظام في العراق قبل الاحتلال. واصبح على دول الخليج ان تدخل في ترتيبات امنية واقتصادية، استجابة للمطالبات الامريكية بمكافحة التنظيمات (الإرهابية) الى جانب القيام باجرءات اقتصادية تحت دعاوى تجفيف منابع الارهاب.

ب.الدور العسكري الامريكي: تغيّر شكل الانتشار العسكري الامريكي وطبيعته مع انتهاء الدور الفاعل للجيش العراقي، ولم تعد دول الخليج تخشى من القوة العسكرية العراقية، بعد انشغال العراق باموره الداخلية ومشكلاته الامنية والسياسية والاقتصادية. بينما انتقل الثقل العسكري الامريكي لسنوات الى داخل العراق وعلى امتداد مساحته، واذا كانت المملكة العربية السعودية قد طالبت بخروج القوات الامريكية من اراضيها قبيل الحرب، فان الحديث عن ضرورة تخفيف الوجود الامريكي في المنطقة بات مطلبا شعبيا، واصبحت الحكومات الخليجية مطالبة بتحديد موقف واضح من هذا الوجود [*]. ولايعني قيام الولايات المتحدة بسحب قواتها في اواخر عام ٢٠١١، من العراق، انتهاء الوجود الامريكي في الخليج العربي، لان عملية اعادة انتشار للقوات الامريكية، ادت الى ان تنسحب القوات من العراق، لتتمركز في قواعدها في الخليج، وبالاخص في الكويت. كما ان القوات الامريكية موجودة في أفغانستان، مع قواعد وتسهيلات عسكرية في القوقاز ووسط آسيا، أي أنها ليست بعيدة عن الإقليم.

ج.علاقات الولايات المتحدة مع القوى الاقليمية الفاعلة:(اسرائيل وتركيا وايران)

كان لابد ان تشمل عملية اعادة التوازنات في المنطقة مواقع القوى الاقليمية وفي مقدمتها واكثرها تأثيرا الى جانب العراق، الذي لم تكن له في المرحلة الاولى بعد الحرب سياسة مستقلة

بفعل الاحتلال الامريكي المباشر وبقاء العسكريين الامريكيين لسنوات. ويمكن القول ان القوى الاقليمية الاكثر تأثيرا تمثلت في كل من : إسرائيل وتركيا وإيران.

١. **إسرائيل**: تناغم المشروع الامريكي مع المشروع الاسرائيلي في المنطقة بشكل كبير ومع بدء الاستعدادات الاميركية لغزو العراق واحتلاله، لم يخف المسؤولون في القيادة الأميركية على أعلى المستويات ارتباط هذه العملية بتحقيق الأمن لإسرائيل، وقال نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني صراحة: " ان هدفنا في العراق هو إيجاد منطقة أكثرأمنالإسرائيل"(١٥)

وحين تحدث هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق، عن حقيقة أهداف الحرب الأمريكية ضد العراق، في مقالة نشرت في اب/أغسطس ٢٠٠٢ بعنوان "الطريق إلى القدس يمر ببغداد" — وهو هنا بالطبع يعني الطريق إلى تثبيت الاحتلال الصهيوني للقدس، لا تحريرها من مغتصبيها- دعا الى " استبدال النظام العراقي بنظام يسهم في توطين اللاجئين الفلسطينيين وإبعادهم عن التفكير بالعودة إلى بلدهم، وإعادة رسم حدود الشرق الأوسط وصياغة كياناته وأنظمتها بما يحقق أمن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية وفعاليتها وتأثيراتها". (١٦)

ولم يخف مؤيدو المشروع الصهيوني، حقيقة ارتباط العدوان على العراق بالطموحات الصهيونية، حتى ان احد الاعضاء السابقين في مجلس المستشارين للمخابرات الخارجية الاميركية والذي اصبح في مرحلة لاحقة مستشارا لوزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس والمدعو (فيليب زيبليكو) قال في حديث بجامعة فيرجينا في ايلول/سبتمبر ٢٠٠٣: " لم يكن التهديد العراقي المباشر ضد اميركا بل التهديد الخفي ضد اسرائيل.. لكن الحكومة الأمريكية لاتريد الاتكاء على هذه الذريعة لأنها لاتسوّق شعبيا" .(١٧) ولابد من التوقف عند ما يقال بان الولايات المتحدة الأميركية شنت حربها على العراق من اجل (إسرائيل) وهذا القول ليس دقيقا، لان الاحتلال الاميركي للعراق يمثل جزءا من إستراتيجية اميركية كونية شاملة، بهدف السيطرة على العراق وثرواته والتطلع من خلاله لإعادة هيكلة المنطقة وبما يسمح بادخال اقطاب اقليمية جديدة في مقدمتها (إسرائيل)، وفي اطار تلك الاستراتيجية تكون (إسرائيل) في قلب المعادلة، وليس كلها، وربما كانت الأساس الذي تستند إليه في رعاية مصالحها في المنطقة .(١٨)

ان التناغم بين المصالح الاميركية والصهيونية كان وراء المشروع الاميركي-(الاسرائيلي)

المشترك لاختراق الوطن العربي بكامله وليس العراق وحدّه.

٢.إيران:تشترك إيران مع الإمارات العربية وسلطنة عمان في الإطلال على شريان النفط الحيوي في مضيق هرمز، الممر المائي الدولي الأكثر حيوية، بينما لا تزال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تحت الاحتلال الإيراني منذ أن استولت عليها من الإمارات في عام ١٩٧١ . وقد شهدت مرحلة الحرب العراقية الإيرانية تعديات وهجمات صاروخية استهدفت سفن وموانئ دول مجلس التعاون الخليجي كان أخرها في عام ١٩٨٧ . الا ان المرحلة اللاحقة لاحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، اتسمت فيها السياسة الإيرانية نحو بقية دول الخليج العربي بإتباع منهج أكثر اعتدالا ركز على احتواء العراق، وتحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية، وسائر دول مجلس التعاون (باستخدام النفوذ الإيراني لحماية أسعار النفط)، ومحاولة إخراج القوات الأجنبية من الخليج، على أن يحل محلها ترتيب أمني إقليمي مشترك. مع ذلك، ظل القادة في الإقليم قلقين إزاء نوايا إيران الاستراتيجية المستقبلية التي يصعب التحقق منها. ولم تمنع محاولات ايران ايجاد توازن في الخليج يخدم مصالحها، ومحاولة ايجاد نوع من الاستقرار في علاقاتها مع دول المنطقة ، دول الخليج الاخرى من ابداء قلقها من الطموحات الايرانية ومن الامكانات العسكرية والاستخبارية الايرانية، وتاكيد اعتقادها، ان المظلة الامنية الامريكية يمكن ان تخفف من الخطر الايراني. وفي هذا الاطار لم يعد الوجود الامريكي في العراق المشكلة الوحيدة، بل التوتر الذي شهدته المنطقة بفعل التجاذبات الامريكية – الايرانية.[١٩] كما ان الدور الاسرائيلي في تصعيد التوتر بين ايران والولايات المتحدة زاد من قلق دول المنطقة.

٣. **تركيا:** يبدو الدور التركي اكثر غموضا فيما يتعلق بتوازنات منطقة الخليج العربي، ففي مرحلة ما بعد احتلال العراق ورفض تركيا تقديم التسهيلات العسكرية المباشرة، بدا وكأن هناك خلافا تركيا– اميركيا، اكدته تركيا بقيادتها لتجمع اقليمي ضم جميع دول الجوار العراقي الى جانب مصر، لمواجهة تداعيات احتلال العراق.[*]

وفي الوقت ذاته كانت تركيا تؤيد مبادرة الشرق الاوسط الجديد التي طرحتها ادارة جورج بوش في عام ٢٠٠٢، ورغم ذلك فان رغبة تركيا في ارسال قوات الى العراق تحت مظلة دولية بعد الاحتلال، جوبهت بمعارضة عربية واضحة، فضلاً عن معارضة بعض الاطراف السياسية داخل

العراق، مما اجهض المحاولة التركية للدخول من جديد الى العراق من باب قوات حفظ السلام او القوات العازلة.[٢٠]

وعندما اصبح العراق المحتل ساحة صراع للنفوذ بين دول الاقليم كانت تركيا لاعبا مكشوفا وتحت ذرائع شتى.. ووجدت بعض دول الخليج نفسها في حيرة مع الدور التركي الذي عدّه البعض امتداداً للدور الامريكي عبر بوابة تركيا الاطلسية، بينما راى فيه اخرون تواصلا مع المطامع الاسرائيلية المدعومة امريكيا عبر بوابة التحالف الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي.

وبعد ان عقدت تركيا تحالفا وصف بالاستراتيجي مع ايران وسوريا في عام ٢٠٠٦، عادت لتتفق مع دولة قطر في الضغط على النظام في سوريا من اجل تغييره في عام٢٠١١ وماتزال.

وتشير التوازنات العسكرية في المنطقة: (التسلح في دول الخليج، المقارنة بين القدرات العسكرية الايرانية وقدرات دول المنطقة، التوازن مع القوة الاسرائيلية،القواعد الاجنبية في المنطقة) الى ان دول الخليج رغم كل صفقات السلاح التي عقدتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا ودول اخرى، لايمكنها ان تكون ندا للقوى الطامحة في الاقليم، حيث التفوق النوعي الاسرائيلي المدعوم امريكيا دون شروط، والتفوق التركي المستند الى قاعدة تسليح اطلسية متطورة، وجيش اكثر عددا واستعدادا، وماض امبراطوري يثير مكامن الطموح ، بينما ايران تمثل خطرا مباشرا مع امكاناتها العسكرية الضخمة ، وسرية برامج تسليحها وانفاقها العسكري الكبير. بينما القواعد العسكرية الامريكية على ارض دول الخليج نفسها تشكل هاجسا كبيرا، ولاتمنح دول الخليج هامشا من الحرية في بناء نظام امني ذاتي بعيدا عن الولايات المتحدة وقواتها المتمركزة فيه.

المبحث الثالث: التوازنات في الخليج العربي والمستقبل:احتمالات اقليمية واميركية

مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن حدثت تطورات عالمية واقليمية جعلت عملية وضع تصورات مستقبلية بشأن التوازنات في منطقة الخليج، والدور الامريكي في تحديد معالمها، امرا بالغ الصعوبة، ويمكن وضع احتمالات ثلاثة رئيسة هي: الاستقرار والتراجع والتطور، ولكل من تلك الاحتمالات مؤيديه ومعارضية وتبريراته. اما مع التحولات العالمية وخاصة في جانبها الاقتصادي والتي جعلت منطقة الخليج العربي اكثر حيوية واهمية بفعل دورها في مواجهة التحديات والازمات الاقتصادية الدولية، والتغييرات الاقليمية التي احاطت بالخليج، وادت الى تبدلات جوهرية في

قيادات دول مؤثرة في المنطقة، وان لم تحدث تأثيرا مباشرا في العديد من دول الخليج، ولكن لايمكن اغفالها عند بناء المشاهد المستقبلية..عليه يمكن اقتراح بعض التصورات الاحتمالية استنادا الى متابعة الوقائع في المنطقة والتحليلات المختلفة والدراسات وكالاتي:

الاحتمال الاول: بقاء الاستراتيجية الاميركية في المنطقة على حالها مع تغييرات لاتمس الجوهر، وهذا الامر يعني مواصلة الوجود العسكري الامريكي، وبقاء القواعد في المنطقة دون تقليص بحجة استمرار التهديد النووي الايراني، لكن دون تصعيد الموقف من ايران، وبقاء حالة اللاحرب واللاسلم معها.ومحاولة ادماج العراق في اية ترتيبات مستقبلية، حيث ان حرص الولايات المتحدة على استمرار حالة توازن القوى الإقليمية، تهدف الى منع هيمنة نظام حكم معين أو توجهات دول خارجية على الإقليم، وعلى سياسات دوله الخارجية والاستمرار في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه وهذا ما يمكن ان يطبق على أية محاولة من إيران وغيرها من الدول الرئيسة في الإقليم .[٢٢]

ويفترض هذا المشهد ان صورة توازن القوى الاقليمي الحالية في الخليج تقف على اربعة قوائم، هي دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، ايران والولايات المتحدة.

واذا كان العراق داخل الصورة مازال يحتاج دعما واضحا من دول الخليج، للنهوض بدور اقليمي محدد، ومعالجة مشاكله الامنية والسياسية والاقتصادية، فان دول الخليج الست، لاتريد عراقا يصدّر ازماته اليها، مما يستدعي ضمه الى توازنات المنطقة المستقبلية، بعد تقديم الدعم له لتجاوز الوضع الراهن.

اما ايران فقد حاول الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما اللجوء الى مقاربات جديدة في التعامل معها، حيث اعلن في أثناء حملته الانتخابية الاولى، عن نيته اعتمادمقاربة تقوم على الانفتاح والعمل الدبلوماسي بدل سياسة العزل والعقوبات التي اعتمدها سلفه جورج ووكر بوش. وبعد وصوله الى البيت الابيض اعلنت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدةسوزان رايس أن الولايات المتحدة ستعتمد حيال إيران "دبلوماسية نشطة "تشمل العمل الدبلوماسي المباشر، مع مواصلة التعاون والشراكة مع مجموعة الدول الست المعنيَّة بالتفاوض حول البرنامج النووي الإيراني وهي: الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن فضلاً عن ألمانيا. [٢٣] وعلى الرغم من لهجة

الاعتدال الدبلوماسي تلك، فان المتحدث بإسم البيت الأبيض روبرت جيبس عبر عن الجانب الاخر من الصورة، بقوله بإن إدارة أوباما ستستخدم "جميع عناصر قوتها الوطنية" للتعامل معمخاوف واشنطن بشأن برنامج إيران النووي.[٢٤] كما ان الرئيس اوباما ورغبة منه في ارضاء الدوائر الصهيونية المؤثرة في الولايات المتحدة، بات يوجه التهديدات لايران في كل مناسبة، وجدد الحظر الاقتصادي المفروض عليها اكثر من مرة.

وكان الموقف من ايران مدار سجال بين اوباما ومنافسه في سباق الرئاسة ٢٠١٢ ميت رومني، حيث تسابق المرشحان على تهديد ايران ، بينما استغل اللوبي الصهيوني ذلك في تصعيد الاتهامات ضد ايران، وصولا الى التهديد بعمل منفرد. بينما سعى بعض المحللين الاستراتيجيين الامريكيين وفي مقدمتهم (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الاسبق الى دفع اوباما الى لعب دور حاسم وعدم السكوت على المماطلة الايرانية في المفاوضات.[٢٥]

ومن وجهة النظر الايرانية التي عبر عنها رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، فأن أي تغيير في سياسة أوباماتجاهها، يجب أن يستند الى حقيقة أن المتغيرات الإقليمية قد غيّرت توزيع الأدوار بين مختلف القوى، وأن إيران قد تحوّلت إلى لاعب أساسي، وأن نفوذها لم يعد يقتصر على العراق ومنطقة الخليج بل تمدّد ليبلغ فعليًا الى الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط .وأن محاولة ادارة أوباما للاحتفاظ "بميزان القوى" القديم ستشجع على عدم الاستقرار واندلا ع حروب جديدة على غرار ما حدث في لبنان العام ٢٠٠٦ ومن ثم في غزة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. وأن سباق التسلح لن يخدم السلم والاستقرار في المنطقة، كما ان استمرار المحاولات الأميركية للحفاظ على "ميزان القوى" يتعارض مع المصالح الإيرانية ومع دور إيران الأقليمي، وهو خيار لا يمكن أن تقبل به إيران[٢٦]

ان هذا الاحتمال الذي يحافظ على المظلة الامنية الامريكية في الخليج، مطلوب خليجيا رغم ان ايران ليست المعترض الوحيد عليه، كما انه يتجاهل الطرف التركي، الذي لايملك شواطيء على الخليج لكنه استطاع تنمية مصالحه في المرحلة السابقة، وبات يطالب بدور في توازنات القوى في المنطقة.

وعلى الرغم من واقعية الاحتمال، فانه يعاني الكثير من مواطن الخلل مما يجعله غير متناسب مع التحولات العالمية، وما شهدته المنطقة العربية من سقوط انظمة وتبدل قيادات، مما يجعل من مسألة ابقاء القديم على قدمه امراً غير وارد، كما ان الكوابح الايرانية والتركية ليست العقبة الوحيدة امام تحقيقه، بل يضاف اليها الحراك الشعبي الذي بات يضغط على الحكومات من اجل توازنات تحفظ استقلال دول الخليج .

الاحتمال الثاني: أن تشهد الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج تغيّرا كبيرا استجابة للتحولات العميقة في طبيعة التهديدات الدولية في المنطقة، ويمكن وصف هذه الاستراتيجية ب(استراتيجية عقد الصفقات). ولان الولايات المتحدة تسعى في كل الاحوال الى ضمان مصالحها في المنطقة فان عقد الصفقات يمكن ان يشمل:

اولا: دول مجلس التعاون الخليجي: قد يعتقد البعض ان التفاهمات الامريكية الخليجية موجودة ولاتحتاج الولايات المتحدة الى اتفاقات جديدة، ولكن المتغيرات في المنطقة تحتم اجراء تعديلات على الاتفاقيات المعقودة، خاصة وانها ترتبط بجدول زمني وهي بحاجة للتجديد، وربما تطالب دول الخليج باجراء تعديلات عليها، لان اغلب تلك المعاهدات الدفاعية واتفاقيات التسليح، جاءت في اعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩١، وكانت تعبر عن اجواء تلك الحقبة وتداعياتها، كما انها كلفت دول الخليج ثروات طائلة صرفت على التسليح وتأمين نفقات استضافة القواعد الامريكية لديها، وان تجديد الاتفاقيات ، مطلوب لتهدئة الشارع الخليجي، كما هو مطلوب لتهدئة المخاوف الخليجية من الجار الايراني الطامح بالهيمنة ، ويامل ان تعترف به الولايات المتحدة قوة اقليمية يحسب حسابها في اية ترتيبات امنية مستقبلية.

علاوة على ذلك فان التحولات العالمية والحديث عن امكانية نشوء اقطاب دولية جديدة، قاد دول الخليج في العقد الماضي الى توسيع علاقاتها مع القوى المستقبلية وخاصة دول الاتحاد الاوربي. وترى دول المجلس، أن هناك دورا مكملا للدور الأمريكي تستطيع أن تلعبه أوروبا في المنطقة من خلال علاقاتها عبر الأطلسي، ومن هذا المنطلق ركزت دول مجلس التعاون على تطوير شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي تستطيع من خلالها مناقشة قضايا مكملة لأمن الخليج. ومن هذه القضايا عملية السلام في الشرق الأوسط، والمسألة العراقية وإيران.[٢٧]كذلك فإن أوروبا

تستطيع أن تلعب دورا مهما في الترتيبات الأمنية من خلال حلف الناتو لإن وضع إطار متعدد الأطراف لأمن الخليج ممكن وضروري، تشارك فيه أطراف لها مصالح حيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، وحلف الناتو من خلال الشراكة الأطلسية ومن خلال الدور الذي يلعبه في خارج القارة الأوروبية أصبح مؤهلا للعب دور مهم في أمن الخليج. كما إن نجاح أوروبا في دمج دول كانت تحت ظل أنظمة غير ديمقراطية يشكل دافعا لوضع إطار متعدد الأطراف يبدأ بإرساء أسس الأمن في منطقة الخليج وينتهي بوضع نظام أمني أوسع في منطقة الشرق الأوسط.[٢٨]

ثانيا: ايران: يمكن ان تعقد الولايات المتحدة صفقة كبرى مع إيران، وتشمل تلك الصفقة القضايا العالقة في الملف الايراني- الامريكي وهي: التدخلات الايرانية في الشأن العراقي، الموقف من الوجود الامريكي في افغانستان، التدخلات الايرانية في الشأن الخليجي عموما والتهديد باغلاق مضيق هرمز والنشاطات العسكرية الايرانية في الممرات المائية الاخرى مثل البحر الاحمر، والبحر المتوسط، علاوة على الملف النووي الايراني، وملف الارهاب. على ان تشتمل تلك الصفقة على تنازلات من الجانبين. ومن المؤشرات على امكانية وجود مثل هذه الصفقة دعوة ايران للمشاركة في مؤتمر جوار افغانستان، في مطلع عام ٢٠٠٩ .[٢٩]

كما ان الامر يستدعي نشاطا دبلوماسيا اميركيا يشمل دولا اخرى يمكنها ان تساهم في تخفيف الموقف مع ايران، وخاصة روسيا، مما يعني ان على الولايات المتحدة ان تكون مستعدة لتقديم تنازلات حقيقية في مناطق أخرى. وهنا يتبادر إلى الذهن إمكان تقديم تنازلات أميركية في موضوع الدرع الصاروخية التي تعمل واشنطن على بنائها في بعض الدول الأوروبية.[٣٠]

ان استراتيجية عقد الصفقات تبدو ملائمة في هذه المرحلة لتهدئة الاوضاع المتأزمة في المنطقة، على الرغم من صعوبة تحقيقها مع الجانب الايراني، ولكن البراغماتية التي عرفت بها الادارتان الامريكية والايرانية يمكن ان تخفف من تلك المصاعب، خاصة وان الولايات المتحدة تجيد فن الاقناع للوصول الى تفاهمات لتطمين مصالحها، ولكن عليها ان استطاعت الوصول الى اتفاقيات جديدة، ان تعطي تطمينات بان التوازنات الاستراتيجية المبنية على تلك الاتفاقيات تضمن حقوق جميع دول الخليج، ولاتضر باي من القوى الاقليمية الاخرى. كما ان عليها ان تواجه

استحقاقات اضافية مع الحليف الاساسي لها في الاقليم وهو اسرائيل، التي ستعترض على اية صفقة تضمن لايران موقعا مؤثرا في توازنات المنطقة، كما انها يمكن ان تعترض اذا ما اشتملت الاتفاقيات الجديدة تجاوز موضوع التطبيع ووجود مراكز دبلوماسية واقتصادية في بعض دول الخليج، وهو الامر الذي كان ممكنا في المرحلة السابقة خاصة مع دولة قطر، التي وصل التمثيل الدبلوماسي الاسرائيلي فيها الى درجة سفير.

الاحتمال الثالث: ايجاد ترتيبات امنية خليجية اقليمية برعاية امريكية : وفي هذا المشهد تدخل دول الخليج في تحالفات او ترتيبات امنية مع دول الاقليم ودول اخرى من خارجه الى جانب الدور الامريكي، للتقليل من تاثيرات الدور الامريكي وتحسبا لصعود قوى دولية قد تؤثر في مستقبل المنطقة على وفق توازن تعدد الاقطاب، وهنا يمكن ان تكون الصين او روسيا عنصرا مضافا في التوازنات المستقبلية. وفي هذا المشهد تبدو الولايات المتحدة وكانها تراجعت شيئا ما عن دورها المباشر في حماية المنطقة وانها اقرب الى العودة الى مبدأ نيكسون الذي يضع دول المنطقة امام مسؤوليتها، مع الابقاء على جاهزية القوات الامريكية للتدخل.

والدعوة الى صياغة ترتيب امني للمنطقة انطلقت من اكبر دولتين في الخليج هما ايران والمملكة العربية السعودية، وتعود الفكرة الى تسعينيات القرن الماضي، إذ تم طرحها من قبل السعودية وايدتها ايران بشدّة، الا انه اعيد طرحها يوم ٥ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٤ حين دعا الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى صياغة ترتيب أمني خليجي شامل (يتضمن دول مجلس التعاون وإيران واليمن). ودعا إلى إعادة تنظيم جذرية لأمن الخليج مقترحا إنشاء نظام أمني يجمع إيران ودول مجلس التعاون يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما دعا إلى مشاركة أكبر من قبل الهند والصين في أمن الخليج. وتعكس النقطة الأخيرة المصلحة المباشرة لكل من الهند والصين في ضمان إمدادات مستقرة من النفط والغاز الخليجي.[٣١]

كما ان دول المنطقة تطمح ايضا الى جانب الترتيبات الامنية بزيادة الروابط فيما بينها، وقد كانت الدعوة التي اطلقها الملك عبدالله بن عبد العزيز في القمة الخليجية التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١، بتحويل مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد، تعبيرا عن الرغبة في زيادة

الروابط بين دول المجلس في مواجهة التهديدات الداخلية، والتي لايمكن الاعتماد في مواجهتها على الدور الخارجي.(*)

كما ترغب دول الخليج بعقد اتفاقيات امنية مع دول اقليمية اخرى مثل تركيا العضو في حلف شمالي الاطلسي، والتي ترغب في استقرار الخليج بفعل اتساع نشاطاتها التجارية والاقتصادية مع دوله، وتأمل دول الخليج ان يكون ميزان القوى لصالحها اذا ماتبنت نظاما امنيا يشمل دولها الست الى جانب العراق واليمن وايران وتركيا.(٣٢)

وهذا الامر يذكر بالترتيبات التي شهدتها المنطقة العربية في الخمسينيات وانشاء حلف بغداد الذي ضم بريطانيا والعراق وتركيا وايران وباكستان، بينما بقيت الولايات المتحدة ترعاه من الخارج، رغم انه جاء تطبيقا لمبدأ الرئيس دوايت ايزنهاور حول (ملء الفراغ).

واذا ما تحقق هذا المشهد فسيكون في جانب منه تعبيرا عن تراجع القوة الامريكية في اهم مناطق نفوذها، بينما يمكن ان يقدم هذا الحل مخرجا للولايات المتحدة في ظل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها، لانها ستقلص وجودها العسكري المباشر في الخليج العربي، وتستبدله بتسهيلات واسعة، كما لن تتاثر مبيعات الاسلحة للمنطقة، لان جميع دول الخليج تعتمد على السلاح الذي تنتجه الولايات المتحدة، مما يسهم في دعم الاقتصاد الامريكي، وكذلك يمكن ان يساهم تقليص القوات الامريكية في تخفيف حدّة التوترات في المنطقة التي تعد شريان النفط والاقتصاد العالمي.

الاحتمال الرابع:قيام حرب اقليمية تقلب التوازنات في المنطقة، وتعيد هيكلتها، وهذا المشهد القاتم يبدو ممكنا في ظل التصعيد المستمر الذي تمارسه الادارة الامريكية ضد ايران، والاستفزازات التي يمارسها الجانب الايراني، وكذلك التحريض الاسرائيلي على مثل هذه الحرب من اجل تجريد ايران من امكاناتها النووية واسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها. بينما يستبد القلق بباقي دول الاقليم بل ربما العالم كله من حرب لاتعرف عواقبها.

والاستعدادات لهذا المشهد مستمرة واستعراض القوة من الجانبين متواصل، واذا كانت ايران تكتفي بالتهديد باغلاق مضيق هرمز، عصب التجارة وتصدير نفط المنطقة الى العالم والاعلان عن اختبار بعض الاسلحة والصواريخ والمناورات العسكرية، فان حاملات الطائرات والبوارج

الامريكية تكاد تقيم في المنطقة، كما تم تشديد العقوبات الدولية على ايران بينما يصعد المسؤولون الاسرائيليون لهجتهم كلما حدث نوع من الهدوء، او تعزز النشاط الدبلوماسي لايجاد حل. وايران بالمقابل تدرك ان الحرب ستكون كارثة ان حدثت، وتعلم ان الثقافة الامريكية التي قادت جورج ووكر بوش الى احتلال العراق، لم تعد سائدة في المجتمع الامريكي الذي حمّل حرب العراق اعباء مشكلاته المالية والاقتصادية، بل ان انتقاد نتائج تلك الحرب كان احد اسباب وصول باراك اوباما للرئاسة في الولايات المتحدة.

وعلى صعيد التوازنات في المنطقة ، فان الحرب ستؤدي الى اختلال اوزان الجميع، وستكون حربا بلا نصر، وربما كانت المؤشر على نهاية الحقبة الامريكية في قيادة العالم. والجانب الايراني يدرك ذلك وهو يدير اللعبة باسلوب الاقدام والتراجع، ويلوح باوراقه الكثيرة في التفاوض. كما ان الجانب الاسرائيلي يمكنه التفكير في ضربات محدودة ، ولكن الحرب الشاملة ربما تكون اعلان النهاية للدولة اليهودية. ان اية حرب في المنطقة الملتهبة والمليئة باسباب الاشتعال لن تكون عملا مقبولا، ايا كان الطرف الدافع اليها او البادىء بها. بينما دول الخليج العربية الست والعراق، التي اكتوت بنيران الحرب ضد العراق وما تزال، لاترغب في اشعال حرب اخرى في قلب المنطقة التي لم تتعاف مما سبق.

عموما رغم كل الاستعدادات والمناورات التي تجريها الاطراف المتصارعة على النفوذ في الخليج العربي، فان هذا الاحتمال يبدو غير مرجح في الزمن المنظور.

ان الاحتمالات المتقدمة ليست حاسمة ويمكن وضع احتمالات اخرى ولكن العامل الامريكي يبقى الاكثر بروزا في اية توازنات يشهدها الاقليم، والعنصر المؤثر دائما هو اقتسام مناطق النفوذ والحصول على المكاسب، وان ترجيح اي احتمال يتطلب اعادة النظر في الكثير من التفاصيل، وتبقى رغبة دول المنطقة في الاستقرار العامل الاكثر فاعلية في تفضيلها لاي منها.

الخاتمة

كثيرة هي التساؤلات المطروحة حول المستقبل، ومنطقة الخليج العربي تمر الان بمرحلة من القلق المشروع ، والبحث عن اطر جديدة لضمان امنها واستقرارها، ولايمكن فهم التطورات التي شهدتها وتشهدها دول الخليج العربي الا عبر النظر الى بيئتها العربية عموما. فبعد ما شهدته المنطقة العربية

من احداث وتحركات شعبية وتغييرات واسعة خلال العامين الاخيرين، وما ادت اليه من تغيير نظم عربية كانت تبدو راسخة في تونس ومصر وليبيا، فان منطقة الخليج العربي لم تكن بمنأى عن التغيير، فقد شهدت بعض دولها تحركات واحتجاجات شعبية رفعت مطالب جريئة، متاثرة بما جرى في المنطقة العربية عموما كما حدث في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. بينما ساهمت دول اخرى في تفعيل عمليات التغيير في دول مثل ليبيا وسوريا، ولعب اعلامها دور المحرض بينما ساهمت قواتها في التنسيق على الارض كما فعلت قطر. وشهدت المنطقة ولاول مرة استخدام قوات درع الجزيرة لدعم احد الانظمة، رغم انها تاسست للدفاع ضد عدو خارجي. بينما المقترب الى حل مشكلات اليمن المتاخمة لدول مجلس التعاون الخليجي انطلق من الانشغال بايجاد حل سياسي وابعاد شبح الحرب الاهلية.

لقد اعتمدت دول الخليج العربي في العقود الثلاثة الماضية على توازنات استراتيجية لعبت فيها الولايات المتحدة الامريكية الدور الاكبر، بينما ساهمت دول اخرى مثل بريطانيا وفرنسا بادوار اقل وان كانت مؤثرة. بدءا من رفع العلم الامريكي على السفن الكويتية والخليجية ابان الحرب العراقية الايرانية في الثمانينيات من القرن الماضي، مرورا بحرب الكويت في عام ١٩٩١،وامتلاء المنطقة بالاسلحة والقواعد الامريكية، وصولا الى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ ، وما ادى اليه من اختلال سافر في الميزان الاستراتيجي الاقليمي. ولم يعد الوجود الامريكي في العراق المشكلة الوحيدة، بل التوتر الذي شهدته المنطقة بفعل التجاذبات الامريكية – الايرانية، وكون العراق اصبح ساحة صراع للنفوذ بين دول الاقليم وفي مقدمتها تركيا وايران. ووجدت بعض دول الخليج نفسها في حيرة مع الدور التركي الذي عدّه البعض امتدادا للدور الامريكي عبر بوابة تركيا الاطلسية، بينما رأى فيه اخرون تواصلا مع المطامع الاسرائيلية المدعومة امريكيا عبر بوابة التحالف الاستراتيجي التركي– الاسرائيلي. وتناغمت دول مثل قطر مع هذا الدور حيث ساهمت بشكل كبير في معظم التحولات في النظم العربية ، وما زالت تساهم في الضغط على النظام في سوريا.

لقد ادت احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ الى اعادة النظر في الاستراتيجية الامريكية واقرار ما سمي بالحرب الاستباقية التي كان العراق اول ضحاياها.وادى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وما

قاد اليه من وجود امريكي مباشر الى تغيير توازن القوى في المنطقة بشكل كبير، حيث اصبحت الولايات المتحدة الفاعل الاكثر تاثيرا في المنطقة، ولم تحقق محاولات دول مثل روسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان والصين موازنة المعادلة، فتواصل الاختلال، مما عرض المنطقة لاخطار كثيرة. كما ان الهيمنة الامريكية في المنطقة لم تدع لدول الخليج العربي فرصا كثيرة للمناورة او اللعب على التناقضات الدولية.

ان النظر الى المستقبل يكشف ان دول الخليج العربي امام موقف صعب، فهي ترغب في ايجاد معادلات جديدة يمكن ان تستخدم ورقة الضغط الشعبي للتخفيف من الوجود الامريكي في المنطقة، وهي ورقة تم استبعادها في الوقت الراهن ولكن لابد من تفعيلها في وقت لاحق، وربما تخطط الانظمة الخليجية لكيفية الاستفادة من الحراك الشعبي دون المساس بانظمتها والاكتفاء باصلاحات محدودة. كما ان عليها التعامل مع العراق بعد الانسحاب بمشكلاته واحتياجاته الامنية، وهناك من يرى ان العراق بحاجة الى دعم خليجي في مجالات التدريب العسكري والحصول على مظلة جوية بفعل افتقاره للحماية الجوية وضعف قدرته على حماية اجوائه، بعد ان احتكرت القوات الامريكية تلك المظلة طوال وجودها في العراق. كما ان عليه ايجاد صيغة جديدة للتعامل مع القوى الكبرى المتنافسة، والهدف الرئيس هو تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي، رغم استمرار القناعة لدى هذه الانظمة بالحاجة للدور الامريكي .

وتسعى الدول الخليجية الى وضع استراتيجية جديدة لمواجهة التطورات في المنطقة الخليجية اولا ثم العربية عموما، ولمعالجة الخلل الاستراتيجي الكبير الذي بدأ باحتلال العراق وزاد حدّة بخروج القوات الامريكية منه، واعادة انتشارها في الكويت وباقي دول الخليج. من هنا تركزت الدعوات على رسم استراتيجية تتضمن اولا تفعيل قوات درع الجزيرة، ثم اعادة النظر في عملية التسليح والتدريب للقوات الخليجية عموما والاليات الدفاعية، انطلاقا من ادراك حقيقة تغيّر القوى الاقليمية فهناك قوى افلة واخرى صاعدة.

واذا اضفنا الى ما تقدم حقيقة ان الوجود العسكري الامريكي طويل الامد ادى الى قيام علاقات استراتيجية مع دول المنطقة تضمنت عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية وامنية وحتى ثقافية. وفي

المقابل فان النطاق العربي الاوسع ليس مهيئا لبناء نظام امني جديد يعتمد على الامكانات الذاتية لدول المنطقة مما يقود بالضرورة الى قناعة خليجية بالابقاء على الوجود الامريكي.

اذن فالمنطقة الخليجية لم تعد تعني مجرد مصدر للنفط والغاز بالنسبة للولايات المتحدة، بل تعدتها في الادراك الاستراتيجي الامريكي الى مجموعة واسعة من المصالح ارتبطت بالاستثمارات الامريكية في الخليج والاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة ودول الغرب عموما، وهو عامل ساهم في دمج دول الخليج بالمنظومة الاقتصادية الدولية ومساهمتها في حل الازمات الاقتصادية للراسمالية، كما حدث ابان الازمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عندما استغلت الادارة الامريكية الاموال والاسهم الخليجية المودعة في مصارفها لحل ازمتها الداخلية.

باختصار فان الادراك الامريكي لاهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الامنية للولايات المتحدة، وحاجة دول المنطقة للمظلة الامنية الامريكية، بوجود المطامع الايرانية والدور التركي المتنامي، وعدم اكتمال بناء الدولة في العراق، يجعل معادلة التوازن الاقليمي تواصل اختلالها في المستقبل القريب. بينما تراقب دول المنطقة منافسي الولايات المتحدة من الدول الكبرى التي ترى ان زمن القطب الوحيد المهيمن الى زوال ولابد من عالم قد يعتمد تعدد الاقطاب، او كما يرى البعض ان عالم الغد سيكون بلا اقطاب وتتغير فيه موازين القوى الدولية عموما وصولا الى تاثر منطقة الخليج العربي باللاقطبية او بالقطبية الجديدة.

الهوامش

(١) د.صبري فارس الهيتي،الخليج العربي(دراسة في الجغرافية السياسية)، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية،بغداد، ١٩٨١ص٢٢.

(*)يصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوياً ويشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك يقوم صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام ١٩٨٠ بمهام تحرير التقرير وإصداره. وللاطلاع على التقرير كاملا يمكن العودة الى موقع صندوق النقد العربي على الرابط:

http://www.arabmonetaryfund.org/ar/jerep/2011

(٢) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية سلسلة اطروحات الدكتوراه(٥٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٦، ،ص ٤٢٤

(*)، شكلت النقطة الرابعة لمبدأ الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (١٩٧١)،الذي عرف ايضا باسم (استراتيجية البدائل) بما تضمنته من اهتمام بتطوير القدرات العسكرية لايران والمملكة السعودية، نقطة ارتكاز للسياسة الامريكية في الخليج العربي

وعرفت بـ (سياسة الدعامتين). وتضمنت الخطوط الرئيسة للسياسة الامريكية في الخليج انذاك: مساندة التطور السياسي، وتعاون دول الاقليم ، وحفظ استقلال دول الخليج دون التدخل في شؤونها الداخلية، ومساعدة ايران والسعودية والكويت على التعاون فيما بينها ، ومساعدة ايران والسعودية لتطوير قدراتهما العسكرية من اجل حفظ امنهما وامن المنطقة، مع استمرار الوجود الامريكي في المنطقة سياسيا وعسكريا، ولو بشكل محدود في البحرين، والقيام بزيارات ودية لموانيء المنطقة(لمزيد من التفاصيل انظر: كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الامن القومي الامريكي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(٣٥) ، السنة ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٩.

(٣) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره،، ص٢٥٧.

(*) وهي الخطة نفسها التي قام جورج بوش بالتصديق عليها في عام ١٩٩٠، انظر: فاضل زكي محمد، " استراتيجية ادارة الازمة الدولية: دراسة لحالة الازمة العراقية الامريكية، البعد الاستراتيجي" مجلة ام المعارك، العدد ١٤ لسنة ١٩٩٨" ، ص٣٩.

(٤) حسن البزاز" قوة الانتشار السريع الامريكية في الخليج العربي استراتيجية دفاع ام سياسة هجوم" مجلة الشؤون الخارجية، العدد الاول، (معهد الخدمة الخارجية، بغداد ١٩٨٢)، ص٤٤

(*) جاء اعلان دمشق في اثر انتهاء الحرب مع العراق، وشاركت فيه الى جانب اعضاء مجلس التعاون الخليجي الست، كل من مصر وسوريا، وكان من اول مظاهر الترتيبات الامنية في المنطقة، ولم يكن يتوفر على الجدية اللازمة من الجانب الامريكي الذي خطط لابعاد مصر وسوريا فيما بعد. لمزيد من المعلومات انظر: كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الامريكي والصراع العربي الاسرائيلي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ١٩٩٩، صص٢٢٨-٢٢٩.

(٥) صلاح المختار، سياسة الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة" مجلة شؤون سياسية، العدد ٣ لسنة ١٩٩٤،ص٢٠.

(٦) بربارة كونري،"سياسة الاحتواء المزدوج المظللة في الخليج" ترجمة حسام سري، مجلة شؤون سياسية العدد ٤ لسنة ١٩٩٥، ص٧١.

(٧) الياس سابا، "الوطن العربي وتحديات المستقبل" مجلة المستقبل العربي، العدد١٩٥ في ايار ١٩٩٥، ص٦. (اصبحت منطقة الخليج العربي في تلك الحقبة اكبر سوق للسلاح حتى انها انفقت ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ ماقيمته اكثر من ١٨١ مليار دولار على شراء السلاح، مما ادى الى ظهور عجوزات مالية في ميزانياتها بلغت مشتركة نحو ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ فقط).

(٨) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٧.

(٩) فاضل زكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(١٠) وليد حمدي الاعظمي ، العلاقات السعودية الاميريكية وامن الخليج العربي في وثائق غير منشورة (١٩٦٥– ١٩٩١) ، ط١ (دار الحكمة ، بغداد ١٩٩٢) ، ص ١٢٧.

(١١) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، احتلال ما بعد الاستقلال : التداعيات الاستراتيجية للحرب الامريكية على العراق ، ط ١ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧) ، ص ٢١٦

(*) تضمن مبدا كارتر ضم منطقة الخليج العربي الى حدود المناطق الحيوية لامن الولايات المتحدة، وبموجبه اعطت الادارة الامريكية لنفسها الحق بالتدخل عسكريا اذا ما تعرضت مصالحها للخطر، كما انشأت لهذا الهدف قوات التدخل السريع. انظر: حسن البزاز" قوة الانتشار السريع" مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(١٢) فكرت نامق العاني ، "الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي : دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل" ، ط ١ (بغداد ، مطبعة العزة ، ٢٠٠١) ص ٣٧ ..

(١٣) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، صص٤٢١-٤٢٨.

(١٤) عبد الخالق عبد الله، ورقة حوار حول العلاقات الخليجية الاميركية قدمت ضمن حلقة نقاشية في صحيفة الخليج بالشارقة في ١٤اذار/مارس ١٩٩٩، ونشرت في مجلة المستقبل العربي، العدد٢٤٧،ايلول/سبتمبر ١٩٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٩٦.

(*) مع اعلان وزير الدفاع الامريكي الاسبق دونالد رامسفيلد عن سحب قوات بلاده من قاعدة الامير سلطان في المملكة العربية السعودية الى قطر ، قال: " ان قواتنا لن تبقى في دول لاتتمنى وجودنا"(نقلا عن: خليل حسين،الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الامنية" دراسة مقدمة الى مركز الباحث للدراسات، لمؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الامريكية المنعقد في بيروت ٢٤-٢٥/٥/٢٠٠٩ص٨٥.

(15) **Ben Lynfied, Christian Science Monitor, August30, 2002**

(١٦) نقلا عن : خير الدين عبد الرحمن،الانزلاق الاستراتيجي الأمريكي بين حالتي العراق وكوريا الديمقراطية ،مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق ،العددالسابع عشر السنة الخامسة خريف – شتاء2002 ،ص٣٤.

(١٧) جون ميرشايمر و ستيفن والت، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية ،ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت ٢٠٠٧، ص٨٨

(١٨)) دهام محمد العزاوي، البعد الاسرائيلي في احتلال العراق،مجلة شؤون عربية، العدد١٣٤، صيف ٢٠٠٨،ص٢٠١

(١٩) مايكل د.ياف ، " دول الخليج تواجه تحديات أمنية جديدة" نقلا عن موقع البينة، على الرابط:

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8644&lang=

(*) يذكر وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو ان بلاده كانت المبادر قبل اندلاع الحرب ضد العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في ٢٣/١/٢٠٠٣، وفي تلك القمة تم التأكيد على مسألتين: الاولى استمرار المبادرة الى ان يتحقق الاستقرار في العراق ، وان ذلك العمل لم يكن خطوة مؤقتة، وثانيهما ان تلك المبادرة كانت خطوة حيوية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات الخاصة بها، ودون توجيه من مؤسسة دولية او تعاون من لاعبين من خارج الاقليم[انظر:] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدارالعربية للعلوم ناشرون،ط٢،بيروت ٢٠١١، ص٦٢٢.

(٢٠) أحمد إبراهيم محمود ، التفاعلات العربية ـ الإقليمية في ظل احتلال العراق(ملفات الاهرام)، العدد ٤٣٠٠٨،في ٦/٩/٢٠٠٤.

(٢١) ظافر العجمي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠٩.

(٢٢) علاء مطر، : أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية " مركز دراسات الشرق العربي" في ٧/١٠/٢٠٠٦، على الرابط:**http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-55.htm**

(23). **Suzan Rice, "Obama will use Direct Diplomacy with Iran", www.beltwayblips.dailyroder.com/story/direct_diplomacy_with_Iran,**

(24). **KayhanBarzegar,"Iran and Obama,:The Grand Bargain on Roles" originally published in Farsi,**

www.belfercenter.ksg.harvard.edu/publications/18720

(٢٥) هنري كيسنجر، ينبغي لاوباما وضع ايران على رأس اولوياته العاجلة، ترجمة صحيفة الصباح، في ٢٠ /٢٠١٢/١١ ، العدد ٢٦٨٦، ص١٢)

(٢٦) نزار عبد القادر ، " خيارات الانفتاح الأميركي على إيران وسط تشكيك إيراني ورفض إسرائيلي ومخاوفعربيةمجلة الدفاع الوطني(٢٠٠٩/١/١)، تصدر عن وزارة الدفاع اللبنانية، بيروت، ص٢٢.

(٢٧) تقرير لصحيفة الشرق الأوسط (المملكة السعودية)، "مصادر أميركية للشرق الأوسط.تباينات حول تعيين مبعوث لإيران" العدد الصادر ٣٠ كانون الثاني/يناير ,٢٠٠٩

٢٨)المصدر نفسه.

(٢٩) نزار عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١). مايكل د.ياف ، مصدر سبق ذكره.

(*)عندما واجهت البحرين حركة احتجاجات داخلية ضد النظام، تولت قوات درع الجزيرة معالجة الموقف.

(٣٢) ياسر قطيشات، " مستقبل توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي"،موقع الحوار المتمدن – العدد: ٣٣٤٦ في ٢٥/٤/ ٢٠١١ .على الرابط:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256540

The consequences of 11th of September events on gulf cooperation council: rebuilding balances in the region

Assistant professor:
Dr. KawtherAbbass Al- Rubaiee

Abstract

What happened in the 11th of September 2001 and it'sdestruction for the symbols of American poweris considered a historical turning point. It raised a lot of questions and led to several changes in many regions of the world, and the Gulf region was one of the most affected regionsby the consequences of these events. The seriousness of what happened was increased with the U.S. occupation of Iraq which is very influential in the balance of the region.

Now, The Arab Gulf region goes through a period of legitimate concern, seeking new frameworks to ensure its security and stability. After the Arab region has witnessed those public movements and large-scale changes during the last two years, which led to change the Arab regimes that seemed to be stable in Tunisia, Egypt and Libya, the Gulf region states were not immune to change.

The Arab Gulf states depended in the past three decades on strategic balances in which the United States of America played the leading role, while other countries, such as Britain and France, have contributed though less influentially. These strategies started with raising the American flag on Kuwaiti ships during the Iranian-Iraqi war in the eighties of the last century, through war of Kuwait in 1991, tillthe occupation of Iraq in 2003. Therefore some Arab gulf states find themselves in front of new challenges and obligations to change their strategies.